

07 NOV 1999

شراء  
مكتبة

١٢١٢٢



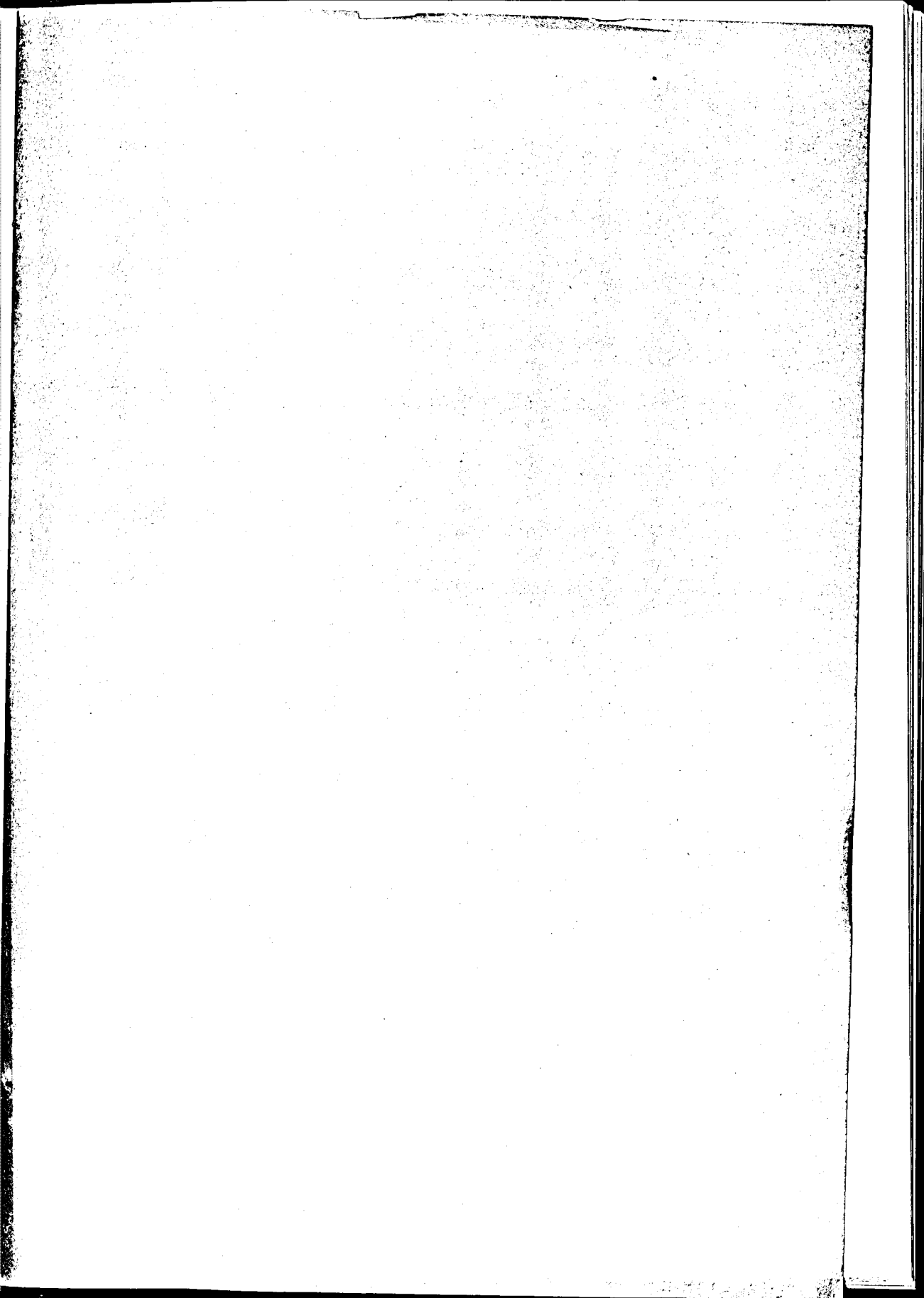
مكتبة البنين  
قسم الدوريات



# مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد الحادي والعشرون

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م



# نظرة إلى مؤشرات التخلف في البلدان النامية والوطن العربي

أ.د. محمد عبد الحميد الحمادي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
جامعة دمشق

## مقدمة :

ينقسم عالم اليوم إلى معسكرين : يضم الأول البلدان المتقدمة المحدودة الرقعة والسكان والتي تهيمن على مقدرات العالم السياسية والاقتصادية والتقنية ، بينما يضم المعسكر الثاني البلدان النامية التي يعيش فيها أكثر من ٨٠٪ من سكان العالم، ولكنها مازالت تن تحت وطأة التخلف والتبعية .

يشغل موضوع التخلف اهتمامات أعداد متزايدة من المفكرين والباحثين في كلا المعسكرين ، بحثاً عن أسباب هذه الظاهرة ، وإجتهداً في رسم الخطط وتبيان سبل الخلاص منها .

بعد هذا البحث مساهمة متواضعة ، يلقي نظرة فاحصة على ظاهرة التخلف في البلدان النامية ، بما فيها البلدان العربية ، في وقت تتسع فيه الهوة بين الأغنياء والفقراء . ويرمي هذا البحث ، من بين أهدافه ، إلى تفنيد بعض الآراء المضللة التي ترجع أسباب التخلف إلى عوامل ذاتية في البلدان النامية ، وكأن التخلف سمة طبيعية في هذه البلدان لا مفر منها .

إن التخلف ظاهرة مركبة ، متعددة الوجوه ، متنوعة الأسباب ، وذات نتائج خطيرة متفاوتة التأثير . لذلك فالمنهج الجيوبوليتكي المتبع في هذا البحث هو خير ما

يساعد على إبراز العلاقات الموجودة بين العوامل الجغرافية والظواهر السياسية ، لأن القرارات السياسية لا يمكن فهمها إلا في إطارها المكاني . وهذا يعني أنه ينبغي على الجغرافي في مواجهة هذه الظاهرة المركبة أن يهتم بصورة أساسية بالحقائق التاريخية والاقتصادية والسياسية في واقعها المكاني الذي تمت فيه . ولاشك أن هذا المنهج يحتاج إلى الملاحظة العلمية الفاحصة ، والتحليل الدقيق ، والاستقراء الواعي من أجل التوصل إلى التشخيص السليم للظاهرة ومن ثم محاولة وصف العلاج المناسب للخروج من دوامة الفقر والتبعية .

ويستعرض هذا البحث ، من خلال الدلالات الإحصائية ، بعض التباينات بين البلدان النامية والبلدان العربية من جهة والبلدان المتقدمة من جهة ، في مجالات متعددة ، توضح الفروق والإنجازات وخاصة في النواحي الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية . مع النظر إلى عناصر الموضوع كوحدة مترابطة متبادلة التأثير في جوانبها الإيجابية والسلبية .

### مفهوم التخلف :

في عالم اليوم ، عالم المدنية والحضارة ، نلاحظ إنقسام دول العالم إلى فئتين متجاورتين جغرافياً ، مفترقتين مادياً وحضارياً . فدول المجموعة الأولى وصلت إلى مرحلة الاستهلاك الضخم والوفرة المطلقة والهيمنة العسكرية والسياسية ، مع أن مساحتها لا تزيد عن ٢٨ر٣٪ من مساحة القارات المعمورة من الكرة الأرضية ، وعدد سكانها لا يتجاوز ١٧٪ من سكان هذا العالم في عام ١٩٩٤ م .

أما دول المجموعة الثانية هي عبارة عن مساحات واسعة من الفقر والجوع وسوء التغذية (٧١ر٧٪ من مساحات القارات المعمورة ) ، بل أنها تمثل حالة البؤس التي يعيش عليها نحو ٨٣٪ من سكان هذا العالم .

لقد أصبح التخلف منذ نحو نصف قرن ، حقيقة يومية صارخة ، ومتسلطة ومهيمنة . وقد ظهر تعبير " التخلف Sous-developpement " لأول مرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولكنه ما لبث أن برز بوضوح على المسرح الدولي ،

فخصصت له الأمم المتحدة مؤتمرات وبيانات في سنتي ١٩٤٨م ، و ١٩٤٩م ، في الوقت الذي أعلن الرئيس الأمريكي ترومان في خطاب ترشيحه في ٢٠ يناير ١٩٤٩م عن برنامج عام لمساعدة الدول الفقيرة ، في الوقت الذي دمرت فيه الحرب الاستعمارية الكبرى مساحات كبيرة من العالم ، وقتلت الملايين من المدنيين والعسكريين ، وصودرت فيها خيرات ومنتجات الدول المستعمرة المغلوبة على أمرها .

وهكذا بدأت فكرة تنمية الدول الفقيرة تنتشر على صعيدين مختلفين ولكنهما متكاملان : فمن الناحية الأولى أصبحت المشكلة أكثر تحديداً ووضوحاً وتفسيراً عن طريق عدد من الدراسات والمؤلفات في مجالات علمية مختلفة ، اقتصادية وجغرافية واجتماعية وسياسية ، إلى الحد الذي يمكن معه التأكيد على أن التنمية هي دون شك الموضوع الحصب الذي تولدت عنه الكتابات الأكثر وفرة . فقد نوقشت مسألة التخلف والتنمية بواسطة أبرز باحثي العصر مثل : روستو ، وميردال ، وسوفي ، وبتلهاييم ، ودي كاسترو ، وديمون . . . إلخ ) .

وبفضل كتابات هؤلاء ، وآخرين غيرهم شاع استخدام كثير من المفاهيم الأساسية حتى أوشكت على أن تصبح جزءاً من الثقافة العالمية والضمير الجماعي . ومن هذه المفاهيم مثلاً : شيوع المجاعة والبؤس ، أخطار التضخم الديموغرافي ، الأمية والتأخر التقني ، مدن الصفيح ، مستقبل الطفولة المظلم .

ومن ناحية أخرى فقد حذرت المحافل الدولية من زيادة خطورة الموقف الذي تمخض عن قوة متزايدة لجهة الدول الفقيرة الذي بدأ تكوينها في عام ١٩٥٥ في مؤتمر باندونغ . وقد أوصت منظمة الأمم المتحدة ومكاتبها ( Cnuced, Pnud, ) ( Unicef, Fao )<sup>(١)</sup> بتخصيص الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠م إلى عام ١٩٧٠م كعقد للتنمية ، وأن تخصص الدول الغنية كل عام ١٪ على الأقل من مجموع دخولها القومية لمساعدة الدول الفقيرة .

لكن الدول الغنية لم تف بوعودها إلا خلال فترة قصيرة امتدت من عام ١٩٦٠م إلى عام ١٩٦٤م . ومع هذه المساعدة المتواضعة لم يحصل تخفيف لمشاكل الفقر

والجوع ، ومظاهر التخلف الأخرى ، بل تراجعت الدول الغنية عن تقديم مساعداتها دون أن يكون هناك من يحاسبها ، فهي تعطي وتمنع ، وهي الأمر والنهي ، ومتى كانت القوة الفاشمة المتسلطة عوناً للضعفاء والجياع ؟!

يتفق العالم على تسمية مجموعة من الدول تضم دول أمريكا الشمالية غير اللاتينية ودول أوروبا واليابان وأستراليا ونيوزلندا بالعالم الصناعي أو المتقدم أو الغني . ومن هذا التعبير تم إيجاد تعابير مختلفة تميز بقية أنحاء العالم مثل : العالم الثالث ، أو المتخلف ، أو النامي أو اللاصناعي ، أو الفقير . . . إلخ<sup>(٢)</sup> . وقد تعرض مفهوم العالم الثالث ، لنقد شديد من كل الباحثين سواء من الناحية النظرية أو تبعاً لصعوبة استخدامه . وقد أبتكر هذا المفهوم في عام ١٩٥٦م ( الفرد سوفلي A.Sauvy ) في أعقاب مؤتمر باندونغ ليعبر عن التجانس الظاهري بين الدول المتخلفة ، وذلك من زاويتين لازالتا مبهمتين وغير مؤكدتين : أولاهما مقارنة العالم النامي بالكتلتين الكبيرتين : الرأسمالية والشيوعية ، وثانيهما التشبيه بتعبير "الدولة الثالثة" الذي كان مستخدماً في عام ١٧٨٩م لتأكيد الأهمية الكمية والنوعية لسكان الدولة في مقابل طبقتي النبلاء والكهنة .

أما تعبير العالم المتخلف فيتفق مع عدم الاستغلال الأمثل لكل الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة في الدولة أو مع حالة تراكم غير كاف لرأس المال . غير أن هذا التعريف يواجه صعوبات في استخدامه ذلك لأن المثالية والنموذجية في الاستغلال ليست حقيقة علمية مجردة ، بل ينبغي مقارنتها بحالات استغلال أخرى ، وبالتحديد مقارنتها باستغلال الموارد في العالم الصناعي المتقدم ، ومن هنا فإن ما يميز هذا المفهوم إن هو إلا اختلاف في درجة التطور<sup>(٣)</sup> .

وقد أراد كثير من الباحثين أن يتعمقوا إلى أبعد من هذا المفهوم المبسط بعد أن انتقدوه بشدة . فالنظرة إلى دول العالم المختلفة على اعتبار أن كلا منها يشغل مرتبة متقدمة أو متأخرة في سباق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي في الواقع نظرة اصطناعية للأمر . وعلى ذلك فإن المعايير الإحصائية كمتوسط دخل الفرد لا تكفي

والاقتصادي ، والكيفية التي تنتشر بها هذه الظاهرة في كل المجتمع ، أو في بعض أجزائه ، والتقنين أو التخطيط اللذين تلقاهما هذه الظاهرة من أجل الإشباع الجماعي للحاجيات الأساسية . والواقع أن الاستخدام الصحيح لتعبير " التنمية Development " يفترض توصيف نتائج " التوسع Expansion " أو " النمو Croissance " في البحث عن إعادة توزيع أفضل وعن المساواة الاجتماعية في ضوء هدف نهائي هو " التقدم الشامل Avancement global " (٥) .

ويرى العالم الاقتصادي الشهير " سيمون كوزنيتس Simon Kuznets " أن مفهوم التخلف يحمل ثلاثة معان :

فالمعنى الأول يدل على قلة الاستفادة من القدرة الانتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة ، بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام .

والمعنى الثاني يفيد بأن التخلف يحمل معنى ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة بأكثر الدول تقدماً في فترة معينة .

أما المعنى الثالث للتخلف فهو حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم السكان (٦) .

وهكذا فإن التخلف في رأي ( كوزنيتس ) يمثل حالة فقر مادي بالمعنى المطلق والنسبي ، وعجز المؤسسات الاجتماعية عن استخدام الطرق والأساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة . أي إن هذا العالم يضيف حالة راهنة دون البحث عن الأسباب البعيدة والقريبة لظاهرة التخلف ، وإنما أكتفى بإلقاء اللوم على البنية الاجتماعية في البلدان المتخلفة والتي ترفض التحديث ، فهي المسؤولة عما هي عليه من التردّي والفقر .

ويرى باحثون آخرون عرفوا بإهتمامهم بمفهوم التبعية الإقتصادية (La dependence économique) أنه من غير الممكن تعريف التخلف بمعزل عن أسبابه التاريخية المتعلقة بدور الاستعمار الغربي الذي خلق حالة التبعية التي تعيشها

والاقتصادي ، والكيفية التي تنتشر بها هذه الظاهرة في كل المجتمع ، أو في بعض أجزائه ، والتقنين أو التخطيط اللذين تلقاهما هذه الظاهرة من أجل الإشباع الجماعي للحاجيات الأساسية . والواقع أن الاستخدام الصحيح لتعبير " التنمية Development " يفترض توصيف نتائج " التوسع Expansion " أو " النمو Croissance " في البحث عن إعادة توزيع أفضل وعن المساواة الاجتماعية في ضوء هدف نهائي هو " التقدم الشامل Avancement global " (٥) .

ويرى العالم الاقتصادي الشهير " سيمون كوزنيتس Simon Kuznets " أن مفهوم التخلف يحمل ثلاثة معان :

فالمعنى الأول يدل على قلة الاستفادة من القدرة الانتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة ، بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام .

والمعنى الثاني يفيد بأن التخلف يحمل معنى ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة بأكثر الدول تقدماً في فترة معينة .

أما المعنى الثالث للتخلف فهو حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم السكان (٦) .

وهكذا فإن التخلف في رأي ( كوزنيتس ) يمثل حالة فقر مادي بالمعنى المطلق والنسبي ، وعجز المؤسسات الاجتماعية عن استخدام الطرق والأساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة . أي إن هذا العالم يضيف حالة راهنة دون البحث عن الأسباب البعيدة والقريبة لظاهرة التخلف ، وإنما أكتفى بإلقاء اللوم على البنية الاجتماعية في البلدان المتخلفة والتي ترفض التحديث ، فهي المسؤولة عما هي عليه من التردّي والفقر .

ويرى باحثون آخرون عرفوا بإهتمامهم بمفهوم التبعية الإقتصادية (La dependence économique) أنه من غير الممكن تعريف التخلف بمعزل عن أسبابه التاريخية المتعلقة بدور الاستعمار الغربي الذي خلق حالة التبعية التي تعيشها



طويلة ، دون أن يترك وراءه سوى الجهل والتخلف والتبعية التي تغذي أشكالاً من الاستعمار .

لقد أصبح العالم يعي أكثر من الماضي إن معظم الحروب والثورات في عصرنا هذا ترجع إلى وجود فجوة التخلف السحيقة التي تفصل بين ( الذين يملكون ) و ( الذين لا يملكون ) . كما أدركت شعوب الدول النامية مدى عمق فجوة التخلف هذه ، وساعدها على هذا الإدراك وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة وعليه فقد أتضح إنه لا يمكن بناء سلام عالمي ، واستقرار دولي ، ما لم تردم أو على الأقل تقلص هذه الفجوة ويشكل متدرج .

وأخيراً فإن ظهور النظام الإشتراكي في العالم ، وما حققه من إنجازات إقتصادية ضخمة وسريعة نسبياً ، وخاصة خلال فترة الخمسينات والستينات وإحتدام الحرب الباردة وحملات التوعية التي قادها النظام الإشتراكي لتأليب البلدان النامية ضد النظام الرأسمالي والاستعماري المستغل ، أوجد تحديات كبيرة للنظام الرأسمالي الذي فشلت قوانينه ونظرياته في تعميم الرخاء والتقدم على شعوب العالم ، كما تتنبأ بذلك الكثيرون من منظريه . وهذا التحدي الجديد دفع بالكثير من علماء الاقتصاد الغربيين لمراجعة نظرياتهم التقليدية أملاً في إكتشاف مواطن الضعف فيها وتصحيحها ، أو باستبدالها بنظريات أكثر ملائمة لظروف الدول المتخلفة ، ولطبيعة علاقاتها بالدول المتقدمة<sup>(٩)</sup> .

وبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الإشتراكية الدائرة في فلكه انزاح عن صدر النظام الرأسمالي المستغل أثقل حمل صادفه في تاريخه ، فبدأ في تأسيس أسس إستغلال العالم . ومن أهم الأسلحة التي شهرتها الولايات المتحدة وحليفاتها من دول الغرب هو سلاح الحصار الاقتصادي الجزئي أو الكلي ، الذي يستخدم ضد أي نظام أو أي دولة من الدول النامية لا تسير عقائدياً أو عملياً حسب ما تتطلبه مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ، كما هو الحال في حصار العراق وإيران والسودان وليبيا وكوبا ونيجيريا عدا الحصار غير المعلن والذي تمارسه على بعض دول عربية وإسلامية

عديدة . كما أصبحت دول الغرب هذه وشركاتها تتحكم بصورة وقحة وشبه مطلقة في أسعار منتجات الدول النامية الداخلة في التجارة الدولية كالبترول وخامات المعادن والمنتجات الزراعية ، بينما أطلقت العنان لأسعار المنتجات الغذائية ومنتجات الصناعات المعدنية والكهربائية وغيرها ، التي تنتجها مصانعها وتفرق بها أسواق العالم .

### أسباب التخلف :

ليس من اليسير تقديم عرض واضح للتفسيرات المختلفة لظاهرة التطور غير المتوازن بين دول متقدمة ودول متخلفة ، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية :

أولها : صعوبة توضيح المشكلة عند كثير من الباحثين أو على الأقل صعوبة تمييزها تمييزاً محدداً حتى في حالة وجود مفهوم شخصي للمشكلة .  
وثانيها : تقويم الموضوع خاصة عند الاقتصاديين بمنهج ثنائي متعمد تظهر فيه الإيجابيات بنفس القدر الذي تظهر به السلبيات ، وذلك في سبيل إعطاء المزيد من القيمة للآراء المهمة .

وثالثها : احتواء معظم الدراسات على جرعة مركبة وعلاقات إرتباطية معقدة لمختلف الآراء التي تعتبر محتوياتها متراكبة ومتكاملة في الواقع العملي . ومن أجل تسهيل عرض الموضوع يمكن أن ندرج أسباب التخلف في المجموعات التالية :

#### ١- دور الجغرافيا والبيئة :

حاول بعض علماء الجغرافيا والبيئة أن يربط بين التقدم والتخلف وعوامل البيئة والمناخ والموارد الطبيعية وكفي أن نتذكر هنا تعبير ( القدرية المدارية ) التي كتب عنها الجغرافيون الأوائل أمثال همبولدت وراتزل أو بطريقة أكثر وضوحاً في التعبير ( سوء المحظ الجغرافي ) على حد تعبير ( غورو P. Gourou ) .

ويقول علماء الجغرافيا من أنه ليس على سبيل الصدفة أن تحتل الدول المتخلفة الجنوب الحار من الكرة الأرضية ، في حين أن الدول الصناعية المتقدمة تحتل الشمال

عديدة . كما أصبحت دول الغرب هذه وشركاتها تتحكم بصورة وقحة وشبه مطلقة في أسعار منتجات الدول النامية الداخلة في التجارة الدولية كالبترول وخامات المعادن والمنتجات الزراعية ، بينما أطلقت العنان لأسعار المنتجات الغذائية ومنتجات الصناعات المعدنية والكهربائية وغيرها ، التي تنتجها مصانعها وتفرق بها أسواق العالم .

### أسباب التخلف :

ليس من اليسير تقديم عرض واضح للتفسيرات المختلفة لظاهرة التطور غير المتوازن بين دول متقدمة ودول متخلفة ، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية :

أولها : صعوبة توضيح المشكلة عند كثير من الباحثين أو على الأقل صعوبة تمييزها تمييزاً محدداً حتى في حالة وجود مفهوم شخصي للمشكلة .  
وثانيها : تقويم الموضوع خاصة عند الاقتصاديين بمنهج ثنائي متعمد تظهر فيه الإيجابيات بنفس القدر الذي تظهر به السلبيات ، وذلك في سبيل إعطاء المزيد من القيمة للآراء المهمة .

وثالثها : احتواء معظم الدراسات على جرعة مركبة وعلاقات إرتباطية معقدة لمختلف الآراء التي تعتبر محتوياتها متراكبة ومتكاملة في الواقع العملي . ومن أجل تسهيل عرض الموضوع يمكن أن ندرج أسباب التخلف في المجموعات التالية :

#### ١- دور الجغرافيا والبيئة :

حاول بعض علماء الجغرافيا والبيئة أن يربط بين التقدم والتخلف وعوامل البيئة والمناخ والموارد الطبيعية وكفي أن نتذكر هنا تعبير ( القدرية المدارية ) التي كتب عنها الجغرافيون الأوائل أمثال همبولدت وراتزل أو بطريقة أكثر وضوحاً في التعبير ( سوء المحظ الجغرافي ) على حد تعبير ( غورو P. Gourou ) .

ويقول علماء الجغرافيا من أنه ليس على سبيل الصدفة أن تحتل الدول المتخلفة الجنوب الحار من الكرة الأرضية ، في حين أن الدول الصناعية المتقدمة تحتل الشمال

المعتدل المناخ . إذ لا بد أن توجد علاقة سببية بين طبيعة المناخ ودرجة التخلف أو التقدم الإقتصادي والاجتماعي ويمكن أن نسوق هنا مقارنات ( هنتنجتون ) التي تشير الجدل بين المناخ ( المنشط للطاقة ) في المناطق المعتدلة والمناخ ( المبدد للطاقة ) في المناطق الجنوبية الذي تغذيه الحرارة الشديدة والمستمرة والرطوبة العالية مما يؤدي إلى إنتشار الأمراض المدارية المستوطنة بالإضافة إلى الأمطار الفجائية التي تؤدي إلى تعرية التربة وتجريدها من المواد العضوية والمعدنية ، وتغطيتها باللاتريت . ويعتبر ( ب . غورو ) إن الكثافة المنخفضة والندرة في السكان التي تميز المناطق المدارية إلى حد كبير هي نتيجة لإرتباط بين المستوى الحضاري والتربة ، وخاصة بعد القطع العشوائي للغابات وعلى الرغم من احتواء الآراء الجغرافية على بعض الحقائق المفيدة فهناك كثير من الإستثناءات المتناقضة مثل وجود بلدان متخلفة تتمتع بمناخات معتدلة ساعدتها في وقت من الأوقات في أن تكون مهداً للحضارة والتقدم ، كما هو الحال في بلاد الرافدين والشام ، ووادي النيل واليونان وأحواض الأنهار الصينية الوسطى والشامية وبلاد إيران . . . الخ .

ويذهب بعض الجغرافيين إلى القول بأن الدول المتخلفة ليست فقط ذات مناخ حار رطب بل تفتقر أيضاً في معظم الأحيان إلى الموارد الطبيعية التي تتطلبها عملية التنمية الإقتصادية . ويعطون الولايات المتحدة كمثال لعبت ثروتها الطبيعية الهائلة العامل الرئيسي والمحرك لتنميتها السريعة .

أن هذا القول يحوى كثير من المغالطة فإلى جانب وجود دول متخلفة فقيرة بمواردها الطبيعية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يوجد الكثير من البلدان النامية التي تمتلك موارد طبيعية هائلة تستغلها شركات أجنبية ، أو لا تزال بدون إستغلال كما هو الحال في البرازيل والأرجنتين والصين والهند والجزائر والعراق وزائير ونيجيريا والسعودية . . . وبالمقابل توجد دول متقدمة لا تملك إلا القليل من الموارد الطبيعية مثل سويسرا وهولندا وإنجلترا واليابان .

وأخيراً نقول ، أن للمناخ والموارد الطبيعية دوراً هاماً في عملية التنمية

الإقتصادية . ولكن بعض الإقتصاديين وعلماء البيئه قد غالوا في آرائهم حينما نسبوا إلى هذا العامل دوراً محورياً في تفسير أسباب التقدم والتخلف بين دول العالم (١١) .

## ٢- الدور التاريخي :

تمكنت مجتمعات عديدة خلال واحدة من فترات تاريخها الطويل من أن تظهر كنماذج رائدة في القدرة على التكيف مع الظروف المكانية حيث أقامت تنظيمات إقتصادية واجتماعية وسياسية تتوافق فيها الموارد الطبيعية مع الإمكانيات البشرية ، مثل الصين ودول الأنديز والوطن العربي في مشرقه ومغربه وشبه القارة الهندية ثم ما لبثت شعوب هذه المناطق أن أصابها الجمود والضعف مما مهد لنجاح الغزو الغربي الإستعماري الموثب للسيطرة وللإستقلال . ففرض نظمه وأساليبه في إستغلال موارد البلدان المحتلة الزراعية والمعدنية ، وبنى الموانئ والمصانع وكل ما يساعد على توجيه إقتصاد هذه البلدان نحو التجارة العالمية وتيارات الحركة النقدية العالمية ، وتقوية لوضع الطبقات المؤسرة المحلية ، وزيادة التبعية الإقتصادية والسياسية للدول الأوروبية مما قاد إلى إزدواجية إقتصادية محلية تتمثل من جهة في أساليب الإنتاج القديمة الحرفية والصناعية وأساليب الإنتاج المعاشية والإقليمية في الزراعة ، اعتماداً على مصادر الطاقة الحيوية للإنسان بينما المؤسسات الإقتصادية التي أقامها الأوروبيون تعتمد الإنتاج الكبير وإستغلال مصادر الطاقة الميكانيكية والمزارع العلمية وإستثمار الجهد البشري إلى الحد الأقصى بأقل التكاليف .

## ٣- الدور الأنثروبولوجي :

من ذلك التفسيرات السلافية التي تقارن بين الرجل الأبيض الصناعي الماهر في مقابل الأسود أو الأصفر المتخلفان إلى حد كبير . كما توجد آراء أخرى تنسب إلى شعوب الدول المتخلفة الخنوع والروح المحافظة ، وعدم المهارة في العمل والابتكار ، والإتكالية والغيبية . . . إلخ .

أن هذه الآراء في مجملها ساذجة مضللة ، خاصة ، حين فصلها عن أي سياق تاريخي أو اجتماعي أو سياسي محدد . فاللون لا قيمة له ولا دلالة له على الإبداع

والمهارة أو الإتكالية والخنوع ، ولا توجد دولة أو أمة خلقت للسيادة أو الريادة علمياً وإقتصادياً وسياسياً في اللامحدود من الزمان أو المكان .

وفي دول عالم اليوم غالباً ما يظهر بطلان هذه الآراء ، فنهوض عمالقة آسيا الصفر من اليابان إلى الصين ومن كوريا إلى تايلاند ، برهان شديد الوضوح على سطحية مقولات كالسوبرمان الأبيض ، والرق النقي ، وشعب الله المختار ، والقوى العظمى ، والأمة المتحضرة . . . الخ .

لذلك من الضروري عند النظر إلى عوامل الركود في مجتمع معين ، التسلح بالملاحظة الفاحصة والواعية للوصول إلى تحليل محكم للمعايير الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

#### ٤- دور التسلط والهيمنة :

كان لتطور وسائل النقل والتبادل التجاري الدولي آثاره في مضاعفة فرص الاتصال بين الشعوب وبين المجموعات الإقتصادية . ونتج عن ذلك حدوث تعديلات أو اضطرابات في التوازنات التقليدية . حيث ارتبط التخبط الذي نتج في البلدان الضعيفة بالتسلط الخارجي الذي ألقى بثقله على الإقتصاد وعلى المجتمع وهكذا يمكن الحديث عن البلدان التابعة والمستغلة بواسطة النظام الإستعماري والتركيز على ظواهر التبعية والتوجيه نحو الخارج للإقتصاد المتخلف ، الذي يوصف بكونه مجموعة من قطاعات ومن شركات متجاورة لا تتكامل في ما بينها ، ولكنها تتكامل بطريقة منفصلة مع مراكز الجاذبية التي توجد عادة في العالم الرأسمالي .

وينبثق عن هذه المفاهيم النتائج الرئيسية التالية : (١٢)

- أ - يعتبر التخلف حقيقة ناجمة عن ظاهرة التسلط العالمية . فهو النتيجة المقابلة للعالم المتقدم ، أو ظاهرة مكافئة لغنى الدول الصناعية ، فقد أدى ميلاد وتقدم وفعل النظام الرأسمالي إلى وجود قطبي التقدم والتخلف في نفس الوقت .
- ب - أدت استمرارية آثار وظروف النظام العالمي إلى تكديس الثروات العالمية في البلاد الأقدم في الغنى ، وأن المركز يتقوى دائماً على حساب الأطراف التي

يستغلها حيث يهيئ لها وظائف تابعة ولكنها أساسية مثل إمداده بالمواد الأولية ونصف المصنعة ، وأيضاً بالبشر ( هجرة العقول ) وبالأرباح الوفيرة .

ج - إذا أخذنا بعين الاعتبار الأشكال الحديثة التي يتخذها التسلسل الاستعماري الجديد ، وخاصة تعدد جنسيات الشركات فإن الدائرة الجهنمية للتخلف لا يمكن تحطيمها إلا بالقطعية التامة مع النظام الرأسمالي ، من خلال جبهة دولية واعية يجمعها وحدة الهدف والإخلاص للمبدأ ووضوح الرؤية والقدرة على المقاومة .

#### مؤشرات التخلف :

أدى إفتقاد التعريف المقبول من الجميع ، وعدم وجود تصنيف شافي للتخلف ، إلى أن تجمع الدراسات المختلفة على قائمة تختلف في كاملها وفي تفصيلها للخصائص المشتركة في معظم بلدان العالم الثالث . ( الفرد سوفى A. Sauvy ) مثلاً عشرة إختيارات تصلح تقريباً للتطبيق على البلدان المتخلفة في عام ١٩٥٢م ، وعلى البلدان المتقدمة قبل تطورها . بينما يعدد ( ايف لاکوست Y. Lacoste ) في كتبه المختلفة خمسة عشر مؤشراً رئيسياً . أما ( كرستيان كاستيران C. Casteran ) فيذكر ثمانية مثالب كبرى . ويجمع ( جان مير البيرتيني J. M. Albertini ) في كتابه " العالم الثالث مواجهة البلدان الغنية " عشرة مؤشرات حول ثلاثة عناوين متتابعة ديموغرافي واجتماعي واقتصادي .

ويمكن القول أن معظم العناصر المكونة للتخلف تتكرر وتترابط أو تتكامل من مؤلف إلى آخر ، ويمكن تلخيصها في ثمانية مستويات أساسية هي<sup>(١٢)</sup> .

#### ١- المستوى السكاني :

ويشمل القيم المرتفعة في معدلات المواليد والخصوبة ووفيات الأطفال ، قصر أمد الحياة ، شباب السكان ، نسبة عالية من البطالة .

#### ٢- مستوى الإستهلاك :

غذاء غير كافي كماً ونوعاً ، ضعف في مستوى إستهلاك الفرد من الطاقة ومن الصلب والأسمنت . . .

### ٣- المستوى الإجماعي :

ضعف متوسط الدخل ومستويات المعيشة ، وضوح الطبقة الإجتماعية ، والبنيات الإجتماعية القديمة . غياب أو محدودية الطبقات المتوسطة ، إتساع البطالة ونقص فرص العمل ، نسبة مرتفعة من الأميين ، تخلف وخنوع المرأة ، نقص في كفاءة التجهيزات الصحية ، ضآلة المعونات الإجتماعية .

### ٤- مستوى الإنتاج والتنظيم الاقتصادي :

سيادة القطاع الأول وخاصة الزراعة والتعدين ، ضآلة القطاع الصناعي ، تضخم نسبي في القطاع الثالث ( تجارة ، نقل ، خدمات عامة ، أعمال حرة ) ضعف الإنتاجية العامة ، التكنولوجيا العتيقة ، العائد المنخفض ، صادرات كبيرة من المواد الخام ، ضعف تراكم رؤوس الأموال في الإستثمار الإنتاجي .

### ٥- المستوى السياسي :

تتابع الأنظمة السياسية السلطوية ، التبعية الإقتصادية والدبلوماسية ، الوعي العام بحالة الفقر الإقتصادي ، الطموح إلى التنمية .

### ٦- المستوى المكاني :

ضعف الإدماج المكاني على المستوى الوطني تبعاً لنقص مرافق الإتصال والتكامل الإقتصادي ، وضع هامشي لبعض الأقاليم ، تناقضات حادة بين الأقاليم ، تركيز إقتصادي وبشري مفرط في التجمعات الحضرية الكبرى .

### ٧- المستوى المالي :

ويتجلى ذلك في الركود المالي والذي تتضاعف آثاره تبعاً للإضطرابات النقدية العالمية التي تعاني منها البلدان النامية معاناة شديدة تبعاً للنص التقليدي في المدخرات الداخلة والاستثمار تسرب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ، الإعتماد على المعونات والاستثمارات الأجنبية وما يترتب عليها من ديون ثقيلة .



## ٨- المستوى التقني :

إتباع التقنية البدائية وعدم القدرة أو صعوبة الحصول على المخترعات الجيدة ، ضعف الإنتاجية ، التبعية المتزايدة في هذا المجال للدول المتقدمة . فقد أضطرت الدول النامية أن تستورد التقنية والآلات المعقدة لكي تهين لنفسها التجهيزات الضرورية للنهضة الصناعية ، مما أدى إلى زيادة اتساع الهوة إزاء الأنشطة التقليدية ، يضاف إلى ذلك صعوبة التكيف مع التقنية المتقدمة وصعوبة فهمها أو إخضاعها في البلدان المستقبلية لها ، كما تزداد تكاليف استيرادها زيادة مستمرة حيث بلغت قيمة التحولات الفنية للبلدان النامية ( البراءات - الماركات - الأمور الهندسية - الآلات ) حوالي ٩ مليارات دولار عام ١٩٩٠ في مقابل ١ر٥ مليار دولار في عام ١٩٦٨م<sup>(١٤)</sup> .

ولا بد من القول أن هذه المعايير العامة ترمي إلى إعطاء البلدان النامية صورة من التجانس يجب أن لا تقودنا إلى الوقوع في الخطأ . فالواقع أن التباين السائد في الحضارات ، وفي الموارد ، وفي الخيارات الاقتصادية والسياسية ، يجعل من كل دولة من الدول مشتركة في بعض الخصائص الأخرى .

ويعتبر « التطور المتفاوت » كما يعبر عنه بمؤشرات مثل الدخل الفردي ، والاستهلاك الفردي من بعض المنتجات كالطاقة الميكانيكية ، والصلب والأسمنت واحداً من أهم معايير تحليل الأحوال العالمية الراهنة حسب رأي ( بيير جورج ) ، ومعنى ذلك أن الإحساس بالتفاوت العالمي يتم عادة وفق مستويات الدخل والاستهلاك . فالعالم الثالث الفقير في إنتاجه وفي دخوله ، يعد من ناحية أخرى غنياً جداً بموارده المستغلة أو الكامنة ، ويعبر ( ايف لاکوست ) عن هذا التناقض بمقولته المجازية قائلاً : " أن خزانة حفظ الطعام في العالم الثالث ليست فارغة على الإطلاق ، ولكن أبوابها مغلقة بالمفاتيح " (١٥) .

لا بد لنا لإيضاح الجوانب النظرية السابقة الذكر من تتبع بعض الإحصاءات السكانية والاقتصادية المتاحة . كذلك فان استخدام الأرقام بشكل وسيلة موضوعية إلى حد كبير لقياس الفروقات بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وبين الدول المختلفة

ضمن كل مجموعة من المجموعتين السابقتين كما تتيح الأرقام إمكانية قياس معدلات النمو في مجالات معبرة ، ضمن مدة محدودة .

في الجدول رقم (١) نلاحظ مجموعة من المؤشرات نستخلص منها الملاحظات التالية :

١- أن مجموعة الدول النامية تضم ما يزيد على ثلثي مساحة الكرة الأرضية وما يزيد عن ثلثي أربع سكان العالم . لكن نصيبها من الدخل العالمي كان أقل من خمس الدخل العالمي في عام ١٩٧٥ م ، ثم تناقص إلى أقل من سدس الدخل العالمي في عام ١٩٩٠ . وبعبارة أخرى ، فإن أقل من ربع سكان العالم في البلدان المتقدمة يستحوذون على خمسة أسداس الدخل العالمي ، مما يدل بضرورة واضحة على استثثار هذه البلدان بمقدرات العالم الاقتصادية .

#### الجدول رقم (١)

بعض المؤشرات الإحصائية الهامة للمقارنة  
بين الدول المتقدمة والدول النامية

مجموعة الدول النامية		مجموعة الدول المتقدمة		مجالات المقارنة
١٩٩٠	١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٧٥	
٧١٫٧	٧١٫٧	٢٨٫٣	٢٨٫٣	حصة المجموعة من مساحة الأرض %
٧٧	٧٠٫٧	٢٣	٢٩٫٣	حصة المجموعة من سكان العالم %
١٥٫٢	١٨٫٧	٨٫٤٨	٨٫١٣	حصة المجموعة من الدخل القومي %
٧٧٠	٤١٧	١٧٠١٨	٤٣٥٥	متوسط دخل الفرد ( دولار )
٦١	٦٤٫٢	١١	١٦٫٦	العاملون في الزراعة %
١٣	٨	٢٧	٢٤	العاملون في الصناعة %
٦٣	٥١٫٩	٧٥	٦٨٫٩	العمر المتوقع
٦٤	٥٢	٩٩	٩٩	نسبة المتعلمين %
٤٥	٣٧٫٣	٧٣	٧٠	نسبة التحضر %

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ م . برنامج الأمم المتحدة ، وموارد العالم ١٩٨٨ - ١٩٨٩ م ، المعهد الدولي لشؤون البيئة والإنماء ومعهد الموارد العالمية ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة  
صفحة ٢٩٤ - ٣٠٣ .

٢- بلغ الفرق في الدخل الفردي بين الدول النامية والدول المتقدمة ما يعادل ١-١٠ في عام ١٩٧٥ م ، ثم أصبح يعدل ١-٢٠ في عام ١٩٩٠ م ، أي أن دخل الفردي في الدول المتقدمة كان يعادل عشرة أضعاف دخل الفرد في الدول النامية في عام ١٩٧٥ م ، ثم أصبح يعادل عشرين ضعفا في عام ١٩٩٠ م ، ذلك أن دخل الفرد في الدول المتقدمة ازداد بحوالي أربع مرات خلال خمسة عشر عاما ، بينما ازداد دخل الفرد في الدول النامية بمقدار ١٫٨ مرة خلال نفس الفترة . وهذا يدل على مدى السعة التي يعيشها الفرد في الدول النامية على حافة الجوع .

### الجدول رقم (٢)

مؤشرات سكانية وحيوية للفترة ١٩٦٥م - ١٩٩٥م

المنطقة أو الدولة	عدد السكان بالمليون	متوسط معدل النمو		العمر المتوقع		معدل الخصوبة	نسبة التحضر		نمو التحضر
		١٩٧٠-١٩٩٥	١٩٦٥-١٩٩٥	١٩٦٥-١٩٩٥	١٩٦٥-١٩٩٥		%	%	
العالم	٦٦٦٥	٢٫٤	١٫٧	٥٤٫٨	٦٥	٣٫٣	٣٤٫٢	٤٤	٢٫٧
الدول المتقدمة	١٢٣٦	١٫٥	٧٥	٦٨٫٩	٧٥	١٫٩	٦١٫٧	٧٣	٠٫٩
الدول النامية	٤٤٢٧	٢٫٣٥	٢٫٠	٥١٫٩	٦٢	٣٫٦	٣٢٫٥	٣٥	٣٫٦
أفريقيا	٦٨١٧	٢٫٦٢	٢٫٩	٤٣٫٩	٥٣	٦	١٨٫٨	٣٣	٤٫٦
آسيا	٣٢٣٣	٢٫٤٣	١٫٨	٥٣٫٣	٦٥	٣٫٢	٢١٫٥	٣٢	٣٫٥
أوروبا	٥١٢	٠٫٦٤	٠٫٣	٧٠٫٦	٧٥	١٫٧	٦٠٫٩	٧٤	٠٫٧
أمريكا اللاتينية	٤٥٧٫٧	٢٫٠٢	١٫٨	٥٨٫٧	٦٨	٣٫١	٥٧٫٤	٧٣	٢٫٦
أمريكا الشمالية	٢٨٢٫٧	١٫٤	١٫٨	٧١٫٢	٧٦	٢	٦٩٫٤	٧٦	١٫٣
أوقيانوسيا	٢٧٫٥	١٫٩٧	١٫٥	٦٤٫٢	٧٣	٢٫٥	٦٦٫٣	٧١	١٫٦
الاتحاد السوفيتي	٢٨٤٫٥	٠٫٩١	٠٫٥	٦٩٫٦	٧٠	٢٫٣	٤٨٫٨	٦٧	٢٫٣
عدا دول البلطيق									

المصدر : UNFPA.P 55-65 - World Population 1994 + موارد العالم ٨٨-١٩٨٩م - معهد الموارد العالمية - المعهد الدولي لشؤون البيئة والإنماء ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ص ٢٩٢ - ٢٩٥ .

٣- أن الاختلاف بين المجموعتين يبدو جلياً فيما يخص نسبة العاملين في الزراعة والصناعة ، وهما مؤشران يدلان على مدى التقدم في وسائل الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتنوع مصادر الدخل في الدول المتقدمة واعتماد البلدان النامية على النتاج الأولى وخاصة الزراعة ، مع ملاحظة بعض التحسن في مجال استخدام الأيدي العاملة في الصناعة حيث ارتفعت النسبة من ٨٪ عام ١٩٧٥م إلى ١٣٪ عام ١٩٩٠م .

٤- أما المجالات الثلاثة الأخرى : العمر المتوقع / ونسبة المتعلمين / ونسبة التحضر فهي انعكاس للتطور في مجالات الدخل والتطور الصناعي والزراعي والخدمي . وتبين الأرقام أن الدول المتقدمة قد وصلت إلى أعلى المراحل المرجوة تقريباً ، بينما لا يزال هناك قصور واضح في البلدان النامية وخاصة في مجال التعليم والتحضر . أما الجدول رقم (٢) والذي يضم مؤشرات سكانية وحيوية واتجاهات تطورها خلال فترة تمتد على نحو ثلاثين عاما ، فيمكننا من استخلاص النتائج التالية :

١- تناقص معدل النمو السكاني العلمي بشكل كبير ، حيث بلغ ١٫٧٪ في المتوسط خلال الفترة ٩٠-١٩٩٥م ، بينما بلغ نحو ٢٫٤٪ في المتوسط خلال الفترة ٦٥-١٩٧٠م وقد كان التناقص أكثر وضوحاً في البلدان المتقدمة ( من ١٫٢٦-٥ر٠ ) بينما نلاحظ إرتفاع نسبة النمو في أفريقية ( ٢٫٦٢ - ٢٫٩ ) ، وهبوطه في قارة آسيا ( ٢٫٤٣ - ١٫٨ ) . ويلاحظ أن نسبة النمو السكاني مازالت مرتفعة في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا بسبب كثرة المهاجرين إلى هاتين القارتين .

٢- يلاحظ تحسن كبير في مقدار العمر المتوقع على مستوى العالم وخاصة في البلدان النامية بين عامي ١٩٦٥م - ١٩٩٠م . فقد زاد العمر المتوقع على مستوى العالم من ٥٤ر٨ إلى ٦٥ سنة خلال الفترة المذكورة ، وقد ارتفع العمر المتوقع في البدان المتقدمة من ٦٨ر٩ إلى ٧٥ سنة بينما ارتفع العمر المتوقع في الدول النامية من ٥١ر٩ إلى ٦٢ سنة ، وهذا الارتفاع يتجلى بصورة أكثر وضوحاً في قارة آسيا وأمريكا اللاتينية وأقل وضوحاً في القارة الأفريقية . وهذا

مؤشر واضح على التحسن الذي طرأ على الوعي الصحي ، وتحسن مستوى الحياة في آسيا وأمريكا اللاتينية ، وما تعانيه القارة الأفريقية من فقر وتخلف وكثرة وفيات الأطفال ، وقلة الخدمات الصحية .

٣- يلاحظ أن معدل الخصوبة في البلدان النامية يعادل تقريباً ضعف معدل الخصوبة في البلدان المتقدمة ، ويرفع هذا المعدل بشكل كبير في القارة الأفريقية . فالخصوبة هنا ناتجة عن التخلف الذي تعاني منه القارة ، وكثرة الوفيات وقلة سكان هذه القارة بصورة عامة ، وهناك نظرية تقول أن ارتفاع نسبة النمو السكاني وبالتالي ارتفاع معدل خصوبة هو نتيجة من نتائج التخلف . وكلما ازداد النمو الاقتصادي وارتفاع دخل الفرد كلما تناقصت معدلات الزيادة السكانية وخصوبة المرأة .

٤- مازالت نسبة التحضر منخفضة على مستوى العالم بشكل إجمالي ( ٤٤٪ في ٩٠- ١٩٩٥ م ) ولكنها ترتفع في الدول المتقدمة إلى ٧٣٪ في نفس الفترة ، ولم تزد هذه النسبة عن ٣٥٪ في الدول النامية ، ومع ذلك فإن معدل نمو التحضر خلال الفترة ٩٠- ١٩٩٥ م يتزايد بشكل كبير في البلدان النامية وذلك بسبب الهجرة من الريف إلى المدن الرئيسية في هذه البلدان ، بشكل خاص ، إذا بلغ هذا المعدل ٣٦٪ ، ووصل إلى ٤٦٪ في أفريقيا ، مقابل ٩٫٠٪ في البلدان المتقدمة ، ٧٫٠٪ في أوروبا و ١٣٪ في أمريكا الشمالية .

وإذا انتقلنا إلى الجدول رقم (٣) الذي يبين مقدار الدخل الفردي في بعض الدول المتقدمة والنامية في مختلف القارات ، وتطور هذا الدخل خلال الفترة من عام ١٩٨٣ م إلى عام ١٩٩١ م ، نستطيع استخلاص النتائج التالية :

١- ارتفاع مقدار الدخل الفردي بشكل كبير في الدول المتقدمة ، وتطوره بشكل واضح خلال الفترة المبينة ، باستثناء دولة بلغاريا التي تناقص دخلها الأكثر انخفاضاً من ٢٢٨٨ دولار عام ١٩٨٣ م إلى ٨٢١ دولار عام ١٩٩١ م . وهذا حال كل الدول التي كانت تبني النظام الشيوعي ، ثم ابتعدت عنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي . وتحتل الولايات المرتبة الأولى في دخل الفرد مثلما هي الأولى في

الاقتصاد والصناعة والقوة العسكرية والمهيمنة السياسية في وقتنا الحاضر .  
وتأتي كندا واليابان في المرتبتين الثانية والثالثة من حيث الدخل الفردي . وقد  
حققت اليابان أكبر زيادة في الدخل الفردي بين عامي ١٩٨٣م - ١٩٩١م  
(١٠٤٦١-١٩٠٤٢ دولار ) .

٢- يلاحظ تحسن كبير في دخل الفرد في البلدان الواردة في الجدول ، خاصة وأنها  
من البلدان الكثيفة السكان ، وتشير الدراسات إلى أن هذه البلدان تشهد نموا  
اقتصاديا سنويا غير مسبوق ، مما انعكس إيجابيا على مستويات الحياة المختلفة  
في هذه البلدان . أما في بلدان أمريكا اللاتينية الواردة في الجدول ، وخاصة  
الدول الأربع الأولى ، فان مستوى دخل الفرد فيها يقترب من مستوى الدخل  
الفردي من مستوى الدخل عند النمرور الآسيوية أما الدخل الفردي في نيكاراغوا  
فيشابه الدخل في أفقر الدول الأفريقية وهي تمثل بقية دول أمريكا الوسطى التي  
دمرت الحروب الأهلية والتبدلات السياسية العنيفة ، كل مقومات النماء  
والانتعاش الاقتصادي .

٣- إن الدول الأفريقية الواردة في الجدول ، هي من افضل الدول الأفريقية من حيث  
إمكاناتها الطبيعية الزراعية والمعدنية والسكانية ، إن التسلط الاستعماري  
الطويل الأمد على هذه الدول ، وما ابتليت به من حروب أهلية ، وأنظمة سياسية  
غني مستقرة ، بدد ثروتها ، ومزق طموحاتها ، واحكم الجوع رقاب سكانها ، لذلك  
فان دخل الفرد فيها لا يساعد على الحياة الكريمة وان الفرق بين دخل الفرد في  
إثيوبيا والولايات المتحدة يساوي (١-٥٥ر٥) والفرق بين نيجيريا الدولة  
الأفريقية الغنية جدا بثرواتها الزراعية والمائية والنفطية وغيرها ، وبين الولايات  
المتحدة يساوي (١-٢٥) ، بل يلاحظ من الجدول إن دخل الفرد في نيجيريا قد  
تراجع من ٩٨٧ دولار عام ١٩٨٣م إلى ٨٥٨ مليون دولار ، ويصل الفرق بين  
دخل الفرد في الولايات المتحدة وزائير ١-١١٤ .

الجدول رقم (٣)

تطور دخل الفرد حسب القوة الشرائية ( بالدولار )

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٨٣	القارة أو الدولة
				دول متقدمة :
٢٢٢١٩	٢١٨٦١	١٨٥١٣	١٤٤٩٢	١- الولايات المتحدة
٢١٥٦٢	٢١٢٧٣	١٦٠٤١	١٣٢٠٣	٢- كندا
١٥٥٤٨	١٥٣٥٤	١٢٨٠٣	١٠٠١٠	٣- المملكة المتحدة
١٧٣٨٦	١٦٦١٩	١٣٧١٠	١١٣١٨	٤- فرنسا
٨٢١	٢٣٠٥	٣٢٠١	٢٢٨٨	٥- بلغاريا
١٧٣٥١	١٧٣٤٣	١٢٨٤٨	١١٤٨٨	٦- استراليا
١٩٠٤٢	١٧٧٢٧	١٣٩١٣	١٠٤٦١	٧- اليابان
				دول آسيا :
٨٧٩٠	٧٨٠٦	٥٥٣٦	٣٥٨٠	١- كوريا الجنوبية
٦٢١٢	٥٦٤٣	٣٧٨٩	٤٠١٤	٢- ماليزيا
٢٣١١	٢١٥٢	١٦٩٠	١٤٢٧	٣- اندونيسيا
٥٠١١	٤٥٣١	٢٩٨٨	٢٢٨٥	٤- تايلاند
٢٩٨٢	٢٧٣٥	٢١٦٠	١٣٨٩	٥- الصين
١٣٥٠	١٣٠٨	١٠٠٤	٨٠٨	٦- الهند
١٥٣٦	١٤٥٧	١٢٥٨	١٠٧٤	٧- بنجلاديش
				دول أمريكا اللاتينية :
٤٨٦٤	٤٦٣٠	٤٤٧١	٣٣٦١	١- البرازيل
٦١٢٧	٥٤٨٢	٥٨٢١	٦٢٦٦	٢- الارгентين
٦٩١٧	٦٦١٥	٥٢٧٤	٥٠٦٢	٣- المكسيك
٥١٨٠	٤٧٨٢	٣٧٢٠	٢٨٢٥	٤- تشيلي
٢٣٤٤	٢٢٢٠	١٩٠٦	٢٠٧٣	٥- بوليفيا
٣٠٠	٣٠١	٣٣٢	٣٢٠	٦- نيكاراغوا
				دول أفريقيا :
٨٥٨	٨١٤	٧١٠	٩٨٧	١- نيجيريا
١٩٥	١٩٩	١٩٦	١٧٣	٢- زانير
١٠٤٥	٩٨٢	٧٨٠	٧٩٠	٣- موزمبيق
٥٩٣	٥٤٧	٥١١	٣٨٥	٤- تنزانيا
١٢٥٢	١٢٠٨	١١٨٠	١٠٥٧	٥- السنغال
٣٩٨	٤١٢	٣٦٣	٣١٨	٦- أثيوبيا

المصدر : Annuaire statistique, 39 edition, Nayions Unies. PP 193-215

ويمكن القول أن البلدان المتقدمة باستعمارها لقارات العالم وتمزيقها إلى دول متناحرة تتآمر عليها ، وتشير فيها المشاكل القبلية أو العرقية أو الدينية ، وتفرقتها بأسلحة الدمار ، وتشقلها بالديون ، وتستنزف ثرواتها الطبيعية ، وتفرض عليها التبعية التجارية والثقافية والمالية - قد زاد من عمق الهوة بينها مما سيكون له آثار مدمرة على استقرار العالم في المستقبل غير البعيد .

ويعبر الجدول رقم (٤) عن مؤشرات تبعية الدول النامية للدول المتقدمة والناجمة عن الخلل في هيكلية انتاجها وصادراتها ، وازدياد مطرد وخطير في ديون هذه الدول للخارج . وتحسد البرازيل والمكسيك والارجنتين وهي أكبر دول أمريكا اللاتينية وأكثرها غنى بثرواتها الطبيعية - الوضع السيء والخطير الذي وصلت إليه بعض الدول النامية . ويربط بعض المحللين العالميين بين تفاقم ديون كثير من الدول النامية والانقلابات العسكرية ، أو التغييرات الدراماتيكية والحروب الأهلية والحروب مع دول الجوار ، وهذا يعني أنه إذا لم تستطع صادرات الدول النامية أن تنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو عبء خدمة ديونها الخارجية<sup>(١٦٦)</sup> ، فإن هذه الدول ستعجز عن سداد ديونها ، وستضطر إلى استجداء الدول العربية ، وكذلك الولايات المتحدة ، والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي<sup>(١٦٧)</sup> لإعادة جدولة هذه الديون . ولن يتم ذلك إلا إذا فرضت الدول والمؤسسات السابقة شروطا اقتصادية قاسية ( كإتباع سياسة نقدية تقشفية في الداخل ) على الدول النامية ، وكانت راضية على النظام السياسي القائم فيها ، مع ما يعني كل ذلك من إنقاص في السيادة الوطنية ، وحتى لو حصلت الدول النامية على إعادة جدولة ديونها ، فإن ذلك لن يحل المشكلة ، لأن الديون ستزاد وأعباؤها ستضاعف ، وكل ما في الأمر أن المشكلة تكون قد تأجلت إلى وقت لاحق ، وزادت تبعية الدولة المدينة لفترة أطول .

ويمكن القول إن الدول الأفريقية ذات الاقتصاديات المتخلفة ليست أسوأ حظاً من دول أمريكا اللاتينية ، إذ بلغ حجم الديون في عام ١٩٩٢ نحو ٢٨٤٥٧ مليون دولار، أي بزيادة ٢٤ مرة عن ديونها في عام ١٩٨٣ ، أما زائير ، التي يبلغ فيها



دخل الفرد أدناه بين الدول الأفريقية فقد بلغت ديونها عام ١٩٩٢ نحو ٨٨٩٥ مليون دولار وهذا ما يعادل ضعف ديونها عام ١٩٨٣ م .

جدول رقم (٤)

الدين طويلة الأجل في بعض البلدان النامية ( مليون دولار )

١٩٩٢	١٩٨٧	١٩٨٣	القارة أو الدولة
			دول آسيا :
٣.٦٤ر٩	٢٢٧٩ر٩	٢٩٦٧ر٦	إيران
٢٣٩١٩ر٦	٢٣٨٨٩ر٧	٢٢١٧٥ر٥	كوريا الجنوبية
١٣٣٤٦ر١	١٧٨٨٤ر٤	١١٤٦١ر٨	ماليزيا
٤٩٢٨٩ر٣	٤.٨٢٣ر١	٢١٤٩٣ر١	اندونيسيا
١٣٢٣٨ر٣	١٣٨٣١ر٨	٦٩.١ر٦	تايلاند
٥٨٤٧٥	٢٥٩٢ر١	٥٣.١ر٣	الصين
٦٧٧٢١ر٢	٤٦٥٥ر٩	٢٣٤٧.٧	الهند
			دول أمريكا اللاتينية :
٨٦٢٥.٠ر٩	٩١٧٢٦٥ر٢	٥٩٨٢٩ر٤	البرازيل
٤٦٨٣٥	٤٩٢٢١	٢٥٤٣٩	الارجنتين
٧٢٢١٨ر٧	٨٤٣٤٩ر٣	٦٦٧٦٦ر٦	المكسيك
٩٥٧٧ر٧	١٥٥٤١ر٨	٦٥٩٨	شيلي
١٣٢٤٥١ر١	١٣٨٢٧ر٧	٦٨٧٤ر٤	كولبيا
٣٦٩٣ر٦	٤٦٢١ر٣	٣٢٥٤ر٨	بوليفيا
٨٩٩٣ر٧	٦٤٤٧ر٣	٣٤.٦ر٤	نيكاراغوا
٢٧٤٣٣	٢٤٥٣٧	٢٢٦٨٢	كوبا
			دول أفريقية :
٢٨٤٥٧ر٥	٢٨٤٦٤ر١	١٢١٨.٠ر٦	نيجيريا
٨٨٩٥ر٣	٧٢.٥ر٢	٤٤٣٣ر٤	زائير
٤١٣٥ر٧	٣٦٨٤ر٣	٨١ر٩	موزمبيق
٦.٤٧ر٧	٤٥٢٧ر٣	٢١٥١ر٨	تنزانيا
٢٩٣٢ر٢	٣٣٢٨ر٩	١٦٤٣ر٨	السنغال
٤١٦٨ر١	٢٧٣٥ر٢	١٢٢٩ر٩	أثيوبيا
٢٤٧٢ر٤	١٩.٥ر٩	٩.٢	مالي
١.٤٢٢ر٢	١١١٦٤ر٧	١٣٣٥ر٦	جنوب أفريقيا
٥٤٦٤ر٥	٢٧٧٣ر٥	١٨٤٣ر١	الكامبيرون
٣.٩٦ر٥	٢٢٤٦ر٥	١٢.٥ر١	غانا

المصدر : Annuuaire Statistique

إن كل الدول الأفريقية الواردة في الجدول قد ازدادت ديونها بشكل كبير في عام ١٩٩٢ بالمقارنة مع عام ١٩٨٣ . فقد زادت مقدار ٢٥ مرة في غانا ، و ٣ مرات في الكاميرون ونحو ذلك في تنزانيا وبلغت الزيادة أقصاها في موزمبيق حيث زادت ديونها بشكل غير عادي من ٨١٩ مليون عام ١٩٨٣م إلى نحو ٤١٣٥ مليون دولار عام ١٩٩٢م . أما جمهورية جنوب أفريقيا ، وهي الدولة الأكثر تطوراً في جنوب الصحراء ، فقد تراجعت مديونتها من ١٣٣٥٦ مليون دولار عام ١٩٨٣م إلى ١٠٤٢٢ مليون عام ١٩٩٢م .

أما الدول الآسيوية في الجدول ، فقد ازدادت ديونها بشكل كبير بين عامي ١٩٨٣م - ١٩٩٢م باستثناء إيران ، وكوريا الجنوبية ، وماليزيا ، واندونيسيا . ومع ذلك فإن هذه الدول تخطو خطوات كبيرة باتجاه تحديث اقتصادها وزيادة صادراتها ، مما يساعد على لجم التصاعد المستمر للديون التي ترهق كاهل هذه الدول وتضعف مدخراتها ، وتحد من تحسين مستوى مواطنيها .

### مؤشرات التخلف في الوطن العربي :

يعد الوطن العربي في وضعه الحالي ، إلى حد كبير ، هو نتاج الإرث الاستعماري الغربي في القرنين التاسع عشر والعشرين . لقد سيطر العثمانيون على الوطن العربي منذ بداية القرن السادس عشر ، وخاضوا صراعاً مريراً مع أوروبا ، جرت خلاله مئات المعارك الضارية ، في أعماق القارة الأوروبية وبدأ الأمر على انه انتقام من الغارات الأوروبية الصليبية على الوطن العربي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر .

مع إستمرار الحروب في البر والبحر مع الدول الأوروبية تسرب الضعف إلى جسم الدولة العثمانية المترامية الأطراف ، وعمت الفوضى ولاياتها وساد فيها الجهل وانتشر الفساد والقمع ، وأنصرف السلاطين إلى جمع المال قهراً لبناء القصور ، والإنصراف إلى التمتع بمباهج الحياة ، بدل الإستعداد لصد الأعداء المترصين ، ونشر العدل والعلم بين الناس ، والأخذ بأساليب الثورة الصناعية التي عمّت القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر .

جاءت الفرصة المواتية مرة أخرى ، الأباطرة وملوك الاستعمار الأوربيين ، الذين سيطروا على القارة الأمريكية ومعظم القارة الآسيوية والأفريقية ، أن ينقضوا على الامبراطورية العثمانية المتداعية ، ليطلقوا عليها طلقة الخلاص ، ويحققوا الحلم القديم المتجدد بالاستيلاء على الأرض العربية بلاد الشرق الساحرة المقابلة لشواطئهم ، ذات الخيرات الكثيرة ، وصاحبة الموقع الفريد والحساس والمتحكم بطرق التجارة مع جنوب القارة الآسيوية والشرق الأقصى ، وقد حاك الأوروبيون الكثير من الدسائس ، وتذرعوا بأوهى الذرائع للتدخل في شئون تركة ( الرجل المريض ) حتى إطمأنوا على ضعفه وتشرذم أهله ، وتذمر أتباعه وانتشار الفساد في أرضه ، فطالبوا بتركته وكأنهم ورثته الشرعيون !

تسابقت الدول الأوروبية لإحلال الأراضي العربية ، بادئة بالشمال الأفريقي البعيد عن مركز الخلافة العثمانية في الآستانة . فاحتل الفرنسيون والأسبان والإيطاليون منطقة المغرب العربي ، وأحتل الإنجليز مصر والسودان ، ثم منطقة جنوب وشرق شبه الجزيرة العربية . ثم تم الإجهاز على كامل الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى ( ١٩١٤م-١٩١٨م ) بالسيطرة على بلاد الشام والعراق .

وهكذا انتقل الشعب العربي من مرارة ظلم التحكم العثماني وفساد إدارته ، إلى عسف المستعمر الأوروبي وقمعه وإستغلاله . ولعل أخطر ما نجم عن التحكم الاستعماري الأوروبي المباشر ثلاث نتائج شكلت عقبات كبرى أخرت وما زالت تؤخر انطلاقة الوطن العربي نحو التنمية الشاملة والأنعتاق من نير التخلف وهذه النتائج هي:

- ١- التجزئة .
  - ٢- التبعية الاقتصادية والثقافية .
  - ٣- زرع الكيان الصهيوني والاستعماري في قلب الوطن العربي .
- إن تجزئة الوطن العربي كأرض وكأمة تعتبر حالة نادرة في التاريخ المعاصر . وببساطة إن وطننا العربي قد قسم إلى (٢٢) كياناتاً سياسياً مستقلاً ، زرعت على

حدودها الأنغام ، وبذرت في داخها الفتن وأقيمت حولها الحواجز المانعة ، مما أضع بصورة مفعجة استخدام إمكاناته الشاملة بشرية أو طبيعية أو اقتصادية من اجل بناء دولته القوية القادرة على حماية نفسها وصنع مستقبلها بمعزل عن تدخلات الأعداء ومؤامراتهم .

لقد نشر المستعمرون الأوروبيون ثقافتهم ولغاتهم ، وأقاموا مدارسهم التبشيرية وأصبح المواطن العربي يعرف عن تاريخ فرنسا وإنجلترا أكثر مما يعرف عن تاريخ الخلفاء الراشدين . كما تراجعت اللغة العربية ، لغة قرآنا ومثار عزتنا القومية إلى المرتبة الثانية ، بل كادت أن تزول من بعض جهات هذا الوطن . وربط المستعمرون مناطق استعمارهم من الناحية الاقتصادية والمالية بعملاتهم كالفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني ، ونشطت شركاتهم في مد الخطوط الحديدية والبحث عن الثروات المعدنية كالبتروال والحديد والفسفات ، وبعضها الآخر أقام المزارع الواسعة بعد مصادرة الأراضي ، لإنتاج ما تحتاجه الدولة المستعمرة من المواد الخام لصناعاتها ، كما أغرقت الأسواق الداخلية بالمنتجات الأوروبية ، وسخر اقتصاد الوطن العربي بكامله لخدمة التجارة مع الدول المستعمرة وإنعاش اقتصادها وترميم خسائرها في الحربين العالميتين الأولى والثانية . وقد دافع المستعمرون عن مصالحهم في الوطن العربي بشراسة وهمجية ليس لها مثيل ويكفي أن نذكر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م عندما أمت مصر شركة قناة السويس العالمية ، على الرغم من أن القناة مصرية بدماء من حفروها على أرضهم ومن أجل منفعة بلدهم . وآخر غزوة شنها المستعمرون على العراق بعد احتلاله الكويت تهدف بالدرجة الأولى للحفاظ على مصالحهم الحيوية في منطقة الخليج العربي ، وما نجم من الحرب من خسائر اقتصادية باهظة للوطن العربي ، وما أحدثت من شرخ عميق في نفسية المواطن العربي .

أما إقامة الكيان الإسرائيلي في فلسطين ، أرض المقدسات ، فهي أكبر كارثة صدمت كيانات الوطن العربي الناشئة ، وعطلت مسيرة النهوض الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية المحيطة بهذا الكيان من خلال الحروب المحدودة والكبيرة مع هذا الكيان المدعوم من الاستعمار الأوربي الأمريكي ، وما سببت من دمار ونفقات

عسكرية باهظة تتجاوز قدرات تلك الدول .

نتقل بعد هذه التذكرة التاريخية بآسي الاستعمار الغربي ، ماضياً وحاضراً تجاه الوطن العربي ، إلى استعراض دلائل بعض الإحصاءات في المجالات الديموغرافية والحيوية والاقتصادية لنبين مقدار المسافة التي اجتازتها أقطار الوطن العربي للوصول إلى أهدافها المنشودة في التنمية وقهر التخلف .

إذا نظرنا إلى الجدول رقم ( ٥ ) نجد أن معدل النمو السكاني العام في الوطن العربي يتجاوز نسبة النمو على مستوى العالم ( ٢٩ - ١٧٪ ) . وهناك تسعة بلدان عربية تزيد فيها نسبة نمو السكان عن ٣٪ . وبقية الأقطار العربية تتراوح فيها نسبة نمو السكان بين ( ٢ - ٢٩٪ ) . كما يرتفع معدل الولادات عن المعدل العالمي ( ٣٦١ - ٢٦ بالآلف ) . وهناك ثماني بلدان عربية تبلغ نسبة الولادات فيها ( ٤٠ - ٥٠ بالآلف مما فوق ) ألف فما فوق ، ويبلغ هذا المعدل في الصومال أقصاه ( ٥٠ بالآلف ) ألف تأتي بعده اليمن وموريتانيا ، وهذه البلدان هي من أكثر البلدان العربية فقراً أما بالنسبة للوفيات فمعدلها منخفض بصورة عامة ، وهو أدنى من المعدل العالمي ، ( ٨٣٥ - ٩ بالآلف ) مما يدل على تحسن في المستوى الثقافي والصحي والغذائي . ومع ذلك توجد خمسة أقطار عربية يتراوح معدل الوفيات فيها بين ( ١٤ - ١٩ بالآلف ) وهي جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن وكلها تدخل تحت عنوان الأقطار العربية الأقل نمواً . ويتفق معدل الولادات المرتفع في الوطن العربي مع الخصوبة المرتفعة عند المرأة العربية . فمعدل الخصوبة في الوطن العربي أعلى من معدل الخصوبة العالمي ( ٥٤ - ٣٣ ) ويرتفع معدل الخصوبة إلى أكثر من ( ٥ ) في ١٢ بلداً عربياً .

أما بالنسبة للعمر المتوقع فيلاحظ أن أكثر الأقطار العربية قد حققت تقدماً ملحوظاً في هذا المجال بين متوسط ( ٦٥ - ١٩٧٠ ) ومتوسط ( ٩٠ - ١٩٩٥ ) . ولكن مازال المعدل العام لكامل الوطن العربي أقل من المتوسط العالمي ( ٦٢٨ - ٦٥ ) ، ويوجد ( ١٢ ) قطراً عربياً يتجاوز فيها العمر المتوقع المتوسط العالمي ، وتوجد

أعلى المعدلات في دول الخليج ولبنان ( ٦٩ - ٧٥ سنة ) ، مما يدل على تحسن المستوى المعيشي والصحي في هذه الدول .

الجدول رقم (٥)

بعض المؤشرات الحيوية في الدول العربية

معدل الخصوبة عند المرأة	العمر المتوقع		معدل الوفيات بالآلاف متوسط ١٩٩٥-٩٠	معدلات الولادات بالآلاف متوسط ١٩٩٥-٩٠	معدل النمو السكاني	عدد السكان بالمليون عام ١٩٩٤	الدولة
	متوسط ١٩٩٥-٩٠	متوسط ١٩٧٠-٦٠					
٥,٧	٦٨	٥١,٧	٥	٤٠	٣,٤	٤,٤	١- الأردن
٤,٥	٧١	٥٩	٤	٢١	٢,٨	١,٧	٢- الإمارات
٣,٨	٧٠	٦٠	٤	٢٧	٢,٤	٠,٤٩٠	٣- البحرين
٣,٤	٦٨	٥٢,١	٦	٢٧	٢,١	٨,٦	٤- تونس
٤,٩	٦٦	٥١,٤	٧	٣٤	٢,٧	٢٧,١	٥- الجزائر
٦	٥٢	٤٥	-	-	٣,٥	٠,٥٢٠	٦- جزر القمر
٦,٥	٥٢	-	١٧	٤٧	٢,٩	٠,٥٧٠	٧- جيبوتي
٦,٤	٦٩	٤٩,٩	٥	٣٦	٣,٤	١٦,٥	٨- السعودية
٦	٥٢	٤٠,٩	١٤	٤٢	٢,٨	٢٧,٤	٩- السودان
٦,١	٦٧	٥٤	٦	٤٢	٣,٦	١٣,٨	١٠- سوريا
٧	٤٧	٣٨,٩	١٩	٥٠	٣,٢	٩,٤	١١- الصومال
٥,٧	٦٦	٥٣	٧	٣٩	٣,٢	١٩,٩	١٢- العراق
٦,٧	٧٠	٤٣,٨	٥	٤٠	٣,٦	١,٧	١٣- عمان
٤,٥	٧٠	٥٩	٤	٢٤	٢,٥	٠,٥٣٠	١٤- قطر
٣,٧	٧٥	٦٤,٤	٢	٢٨	٢,٦	١,٨	١٥- الكويت
٣,١	٦٩	٦٢,٩	٧	٢٧	٢,٠	٢,٩	١٦- لبنان
٦,٤	٦٣	٥٠,٤	٨	٤٢	٣,٥	٥,٥	١٧- ليبيا
٤,١	٦٢	٤٩,٧	٩	٣١	٢,٢	٥٦,١	١٨- مصر
٤,٤	٦٣	٥٠,٤	٨	٣٢	٢,٤	٢٧	١٩- المغرب
٦,٥	٤٦	٣٩	١٦	٤٦	٢,٩	٢,٢	٢٠- موريتانيا
٧,٢	٥٣	٤٠,٩	١٤	٤٨	٣,٥	١٣	٢١- اليمن
٥,٤	٦٢,٨	٥٠,٧٧	٨,٣٥	٣٦,١	٢,٩	٢٤١,٠١	المجموع
٣,٣	٦٥	٥٤,٨	٩	٢٦	١,٧	٥٦٦٤	العالم

المصدر : World population 1994 - UNFPA pp. 55-64 وموارد العالم ٨٨-١٩٨٩م -

معهد الموارد العالمية - المعهد الدولي لشؤون البيئة والإتماء - بالتعاون مع

برنامج الأمم المتحدة للبيئة صفحة ٢٩٢-٢٩٤ .

الجدول رقم (٦)

بعض المؤشرات الاجتماعية والإقتصادية في الدول العربية

الدولة	نسبة التحضر ١٩٩٢	نسبة المتعلمين		نسبة العاملين في الزراعة ١٩٩٢	دخل الفر حسب القوة الشراعية	الدين الخارجية طويلة الأجل
		١٩٩٠	١٩٧٠			
١- الأردن	٦٩	٤٦,٥	٧٩,٥	٤,٦	٣١٣٩	٦٩١٣,٨
٢- الإمارات	٨٢	١٦	٧٠	-	١٥٣٠,١	-
٣- البحرين	٨٣	-	٧٧	١,٤	١١٤٢٨	٢١٢٥,٧
٤- تونس	٥٧	٣٠,٥	٦٥	٢٠,٦	٣٤١٤	٧٤١٨,٢
٥- الجزائر	٥٣	٢٥	٥٨	٢٢,٣	٢٦١٥	٢٥٦٨٤,٢
٦- جزر القمر	٢٨	-	٦١	٧٧,٢	٥٢٤	١٦٥,٢
٧- جيبوتي	٨٠	-	٢٠	-	١٥٥٦	١٧٥,٥
٨- السعودية	٨٧	٨,٥	٥١	٣٥,٨	٩٣٤٠	٤٥٩٧,١
٩- السودان	٢٣	١٧	٢٧,٥	٥٥,٥	٧٩٩	٨٩٨٣,٦
١٠- سوريا	٥١	٤٠	٦٤,٥	٢١,٨	٥٠٦٨	١٤٣٤١
١١- الصومال	٢٥	٣	٢٠	٦٧,٨	٧٢٤	١٨٩٧,٩
١٢- العراق	٧٣	٣٤	٥٩,٥	١٧,٧	١١٦٨	١١١٤٠,٣
١٣- عمان	٤٠	-	٣٠	٣٦,٣	٧٩٦٧	٢٣٣٩,٩
١٤- قطر	٩٠	-	٧٢	٣	١٥١٧٨	-
١٥- الكويت	٩٣	٥٣,٥	٧٢	٢,٩	١٤٢٣٥	-
١٦- لبنان	٨٦	٦٨,٥	٨٠,٥	٧	-	٣٠٣,٩
١٧- ليبيا	٨٤	٣٦	٦٢	٢,٦	٩٥٥١	٢٥٩١,٧
١٨- مصر	٤٤	٣٥	٤٨,٥	٣٨,٦	٢٣٩٨	٣٥٧٢٤,١
١٩- المغرب	٤٧	٢٢	٤٩,٥	٣٣,١	٢٦٣٤	٢٠٣٣١,٧
٢٠- موريتانيا	٤٩	-	٣٤	٦٢,٧	١٠٨٤	٤٨٥٤,٧
٢١- اليمن	٣١	٢٥	٣٩,٥	٥٣,٢	١٤٠١	٥٣٤١,٣

المصدر : عدة مصادر إحصائية منها :

Annuaire statistique, 39 edition, Nayons Unies  
31/9/1993 , pp. 911-928, 994-998

وموارد العالم ٨٨-١٩٨٩م - معهد الموارد العالمية - المعهد الدولي لشؤون  
البيئة والإتماء - بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة صفحة ٣٠٢-٣٠٣ .

وعلى الرغم من أن سكان الوطن العربي قد وصلوا إلى ٢٤١ مليون نسمة ، فإن الكثافة العامة هي في حدود ١٧ نسمة / كم وهي كثافة منخفضة ، وتزداد هذه الكثافة انخفاضاً في الأقطار العربية ذات المساحات الواسعة كالسعودية والسودان والجزائر وليبيا والصومال . وليس هناك من خطر بارتفاع معدل الولادات إذا أحسن استغلال ثروات الوطن العربي ، وتم توفير الأموال اللازمة لذلك مع وجود الاستقرار السياسي والأمني .

في الجدول رقم (٦) نلاحظ مؤشرات ذات دلالات هامة على طريق التنمية وتحسن مستوى الفرد ، وتطور التعليم ، ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الانتاج القومي ، وانتشار ظاهرة التحضر ، إضافة إلى مديونية الدول العربية التي تعد من أخطر ظواهر التبعية ، وتخلف الانتاج المحلي ، وضعف الصادرات .

يبدي الوطن العربي تغيرات كبيرة في مجال التوزيع السكاني بين المدن والأرياف وخاصة في أقطار الخليج العربي ، حيث نمت بشكل سريع مدن العواصم والموانئ حيث تقل الأمطار ويقل النشاط الزراعي والرعي . وتشذ دولة عمان عن باقي دول الخليج نظراً لوجود الإمكانات الزراعية والرعية فيها .

وقد تحسن مستوى التعليم في الوطن العربي بشكل متسارع بعد حصول الأقطار العربية على استقلالها السياسي . وقد تحققت أعلى المعدلات في دول الخليج العربي ، وقدم دخول التعليم في لبنان والأردن مع قلة السكان ، ومع ذلك يلاحظ أن ثمانية أقطار عربية تقل نسبة المتعلمين فيها عن ٥٠٪ بل إن هذه النسبة تهبط إلى أقل من ٢٠٪ في كل من جيبوتي والصومال و ٣٠٪ في عمان و ٣٤٪ في موريتانيا و ٣٩ر٥٪ في اليمن و ٢٧ر٥٪ في السودان .

أما بالنسبة للأهمية الزراعية من ناحية العمالة ، فإن دور الزراعة تراجع كثيراً لحساب قطاع الخدمات والتجارة ، وجزئياً لقطاع الصناعة . فهناك سبعة أقطار عربية تقل فيها نسبة العاملين الزراعيين عن ٢٠٪ وخاصة في البحرين وقطر والكويت وليبيا ولبنان ، بينما ترتفع نسبة العاملين في الزراعة في خمسة أقطار عربية عن



٥٠٪ وتبلغ هذه النسبة إلى ٧٧٫٢٪ في جزر القمر و ٦٧٫٨٪ في الصومال و ٦٧٫٨ في موريتانيا و ٥٣٫٢٪ في اليمن .

من حيث الدخل الفردي فإن الدول ذات الانتاج النفطي الكبير والقليلة السكان قد حققت أعلى ارتفاع في الدخل الفردي ، حتى وصلت إلى مستوى الدخل الفردي في الدول المتقدمة ، وهي دول الخليج وليبيا . بينما توجد أخفض الدخول في الدول العربية في البلدان العربية التي تعتمد بصورة أساسية على الرعي والزراعة بالأساليب المتخلفة وهي جزر القمر والصومال والسودان وموريتانيا واليمن (٥٢٤ - ٤٠١ دولار) .

تتن غالبية أقطار الوطن العربي من وطأة الديون التي تشغل كاهل الاقتصاد الوطني في هذه الأقطار وخاصة مصر والمغرب العربي وتونس والجزائر وسوريا والأردن واليمن . وتقل هذه الديون أو تتلاشى في دول الخليج العربي وجزر القمر وجيبوتي ونأمل أن تزداد وتيرة النمو الاقتصادي في كل قطر عربي من خلال الاعتماد على الشراكة العربية والتعاون الذي يحقق المصلحة المشتركة ، إضافة إلى الحاجة الماسة إلى استقرار الأنظمة السياسية في كل الأقطار العربية ، وإطلاق العنان للمبادرات الفردية ورعايتها ، وزيادة التعاون مع اليابان ودول الشرق الأقصى الأخرى لتحديث الانتاج ونقل التكنولوجيا بدل الاعتماد الكلي على الغرب .

### خلاصة واستنتاجات :

إن الاختلاف في توزيع الثروات ، والفوارق الكبيرة بين البلاد التي يزداد فيها الدخل ، وبين تلك التي تزداد فيها الحاجة ، لا تعود إلى العوامل الطبيعية أو العوامل العرقية أو الانفجار السكاني ، كما يزعم كثير من منظري الدول المتقدمة ، بل تعود إلى عوامل ترتبط بالحركة الاستعمارية القديمة ، والهيمنة الاقتصادية والسياسية الحديثة ، وأهم هذه العوامل هي :

١- الحركة الاستعمارية التوسعية التي سيطر فيها الأوروبيون على قارات العالم وأمعنوا فيها سلباً ونهباً بالقوة الغاشمة ، منذ القرن السادس عشر حتى الحرب

## العالمية الثانية .

- ٢- بعد الاستقلال السياسي الظاهري للبلدان النامية ، استنزفت الدول الأوروبية الاستعمارية ، خيرات تلك البلدان بطرق أخرى ، وذلك بربطها بعجلة اقتصادها وجعلها سوقاً للمنتجات الصناعية الأوروبية ذات الأسعار المجزية ، واستيراد المواد الخام المعدنية والزراعية بأسعار زهيدة .
  - ٣- اغراق الدول النامية بالديون التي تستخدم لتغطية أثمان الصادرات من الدول الأوروبية ، وقيمة رواتب الخبراء والمستشارين . وأصبحت مبالغ خدمة الديون تزيد عن قيمة المساعدات والقروض .
  - ٤- تصدير الخبرة الفنية والتكنولوجية إلى البلدان النامية بأسعار باهظة وبمواصفات مقننة تؤدي إلى زيادة التكلفة وقلّة الفائدة .
  - ٥- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على القدر الأكبر من الثروات المعدنية والزراعية في كثير من البلدان النامية وجني الأرباح الطائلة من خلال عمليات البحث والانتاج والنقل والتسويق .
  - ٦- التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية إلى حد فرض بعض أنظمة الحكم الموالية للمعسكر الغربي المهيمن ، أو إسقاط بعض الأنظمة المعادية لها ، بسبب بعض الحروب الداخلية أو الإقليمية وغياب الأمن والاستقرار في تلك البلدان مما يعيق بشكل كبير عمليات التنمية .
- ولابد من القول أن الدول النامية بحاجة إلى مزيد من الوعي بالمصالح الوطنية ، والعمل بجد ودون كلل على إقامة تحالفات فيما بينها في مجالات البحث العلمي والتقني ، والتكتل الاقتصادي ، والتعاون السياسي من أجل الدفاع عن مصالحها الحيوية حيال الدول التي تهيمن وتتحكم بمقدرات العالم الاقتصادية والسياسية .
- أما البلدان العربية ، فعلى الرغم مما حققته من إنجازات على طريق التنمية الشاملة ، فإنها مؤهلة أكثر من غيرها من البلدان النامية ، لإقامة تعاون اقتصادي وسياسي فعال يؤدي إلى تعزيز مسيرة التنمية ، وبحقق النهوض الاقتصادي والاجتماعي المتكامل القوي .

## الهوامش

- ١- هذه المنظمات هي :  
الفاو : منظمة الأغذية العالمية FAO  
اليونيسيف : صندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF  
البنود : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD  
الكتوسيد : لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED
  - ٢- محمد علي بهجت الفاضلي ، محمد عبد الحميد الحمادي : دراسات في جغرافيا التنمية ،  
تعريب منشأة المعارف بالاسكندرية ، الطبعة الثانية ١٩٩٦ ، ص ٢٠ - ٢١ .
  - ٣- المصدر السابق ، ص ٢٢ .
  - ٤- المصدر السابق ، ص ٢٣ - ٢٤ .
  - ٥- Yves Lacoste, Geographie du Sous - Deue Lopp Eme nt,  
Developpement Magellan PUF. 1965. pp. 18-19-5.
  - ٦- انطونيوس كرم : اقتصاديات التخلف والتنمية - منشورات مركز الإنماء العربي ، ١٩٨٠ ،  
ص ١٥ - ١٦ .
  - ٧- المصدر السابق ص ١٥ - ١٦ .
  - ٨- معين حداد ، الشرق الأوسط ، بيروت ، ص ١٣٣ .
  - ٩- انطونيوس كرم ، مصدر سابق ، ص ١٨ .
  - ١٠- محمد علي بهجت الفاضلي ، محمد عبد الحميد الحمادي ، مصدر سابق ، ص ٤٣ - ٤٥ .
  - ١١- انطونيوس كرم : مصدر سابق ، ص ١٠٦ .
  - ١٢- محمد علي بهجت الفاضلي ، محمد عبد الحميد الحمادي ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .
  - ١٣- المصدر السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ .
  - ١٤- المصدر السابق ، ص ٢٨ .
  - ١٥- Yves Lacoste , Les Pays Sous - Deveoppes. Quesais - Je N. 953.  
p.22.
- أقساط إستهلاك الديون + الفوائد
- ١٦- عبء خدمة الديون :  
قيمة الصادرات
  - ١٧- انطونيوس كرم : مصدر سابق ، ص ٧٢ - ٧٣ .

## المراجع العربية :

- ١- اوريليوبيشي : ساعة الحقيقة ، ترجمة صافي فلوح منشورات وزارة الثقافة والارشاد ، دمشق ، ١٩٨٠ .
- ٢- أ.ي. ليفكو فسكي : أين العالم الثالث من العالم المعاصر ترجمة مطانيوس حبيب ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢ .
- ٣- ألن درننج : الفقر والبيئة ، الحد من دوامة الفقر ، ترجمة محمد صابر ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .
- ٤- أنطونيوس كرم : اقتصاديات التخلف والتنمية ، منشورات مراكز الاتحاد القومي ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٥- روبيرت لاقون : الانفجار السكاني ، ترجمة نبيه الأصفهاني ، المطبعة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٦- معين حداد ، الشرق الأوسط ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- ٧- محمد علي بهجة الفاضلي ومحمد عبد الحميد حمادي ، دراسات في جغرافية التنمية ، تعريب، منشأة المعارف بالاسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ .
- ٨- تقرير التنمية السكانية الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للإسكان لعام ٩٢ - ١٩٩٤ .
- ٩- موارد العالم في عام ٨٨ - ١٩٨٩ ، معهد الموارد العالمية ، ترجمة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، طبعة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- ١٠- صندوق الأمم المتحدة للإسكان ، وضع السكان عام ١٩٩٠ .

## المراجع الأجنبية :

- 1 - Angelos Angelopolos : Letiers-Monde Face aux pays riches. PUF 1975.
- 2 - Alfred Sauvy : La Population . Que-Sais-Je. N. 148.
- 3 - Denis - Clair Lambert : Leseconomies du Tiers-Monde A. Collin. 1974.
- 4 - J. Beaujeu - Garnier : L'economie de L'Amerique Latine. Que Sais-Je ? N. 957.
- 5 - Hubert D'Herouville : L'economie Mondial. Quesis-Je N. 343.
- 6 - Jean-Maire Albertini : Les Mecanismes du Sous-Developpement Edit. Ouvrierers. 40 ed. 1967.
- 7 - Paul Bairoch : Le Tiers Monde dans L'impasse Idee NRF.
- 8 - Pierre George : Geographie agricole du Monde. Quesais - Je N. 212.

- 9 - Pierre George : Geographie Sociale du Monde. Que Sais - Je, N.197.
- 10 - Samir Amin, I : L'accumulation a'1' Echelle Mondial. 1971.
- 11 - Samir Amin, I : Le Developpement Inegal. Ed. de Minuit. 1973.
- 12 - Yves Lacoste : Geographie du Sous - Developpement. Magellan, PUF, 1965.
- 13 - Yves Lacoste : Les Pays sous - Developpement. que sais-je?
- 14 - Yves Benot : Qu'est-ceque Le Developpement. Maspero, 1973.